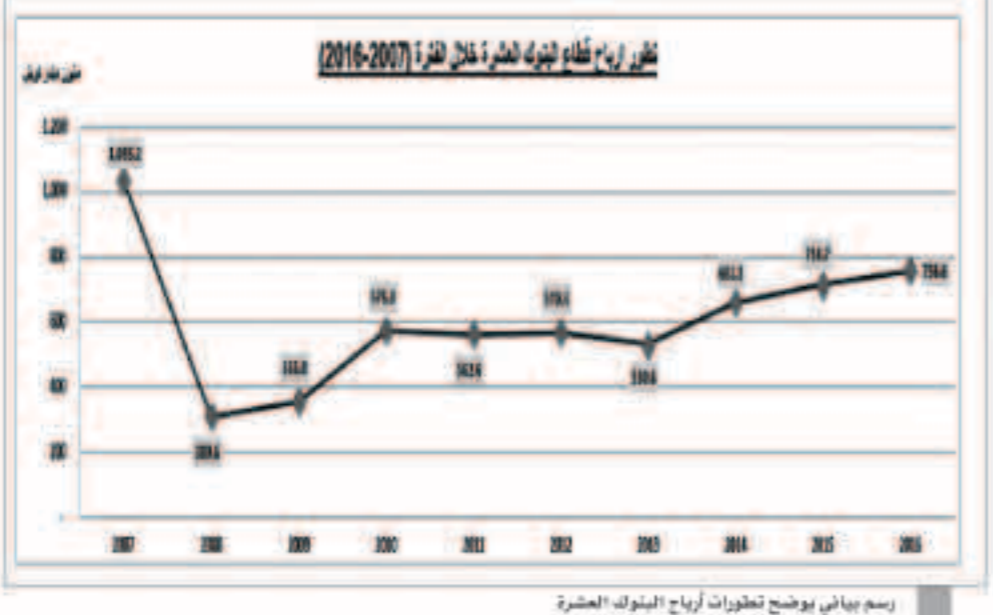


بعضها يفكر في بيع جزء من إنتاجه النفطي المستقبلي

«الشان»: دول الخليج ضاعفت حجم اقتراضها من السوق العالمي لتمويل عجزاتها في 2016

إيرادات النفط الكويتية المتوقعة للسنة المالية 2017/2016 تقدر بـ 12.3 مليار دينار



صافي أرباح البنوك العشرة المدرجة بالبورصة بلغ نحو 756.6 مليون دينار

قيمة الشركات المدرجة، على نحو 21.3% من سيولة البورصة. ذلك يعني أن نشاط السيولة الكبير لإزالة يجرم نحو نصف الشركات المدرجة منها، وعلى النقيض، يتوجه بشدة إلى شركات لا قيمة لها، وتلك حالة مرضية، لذلك لم يكن من المستغرب ملاحظة ذلك الهبوط التدريجي في نشاط البورصة. أما توزيع السيولة على فئات الشركات الأربعة، فكان كالتالي:

- 10% الأعلى سيولة: ساهمت 18 شركة مدرجة بنحو 54% من القيمة السوقية للبورصة، بينما استحوذت على نحو 48.7% من سيولة البورصة، كان ضمنها 12 شركة كبيرة، ساهمت بنحو 47.9% من قيمة البورصة، وكان نصيبها 77.5% من سيولة تلك الفئة، و 6 شركات صغيرة استحوذت على 22.5% من سيولة تلك الفئة، قيمتها السوقية 0.8% فقط من قيمة كل شركات البورصة، وبينما حلت شركات البورصة بسببولة عالية تستحقها، لإزالة الإحتراف كثيراً باتجاه شركات صغيرة.

سيولة البورصة في مارس بلغت 653.4 مليون دينار مقارنة بـ 866.4 مليون دينار في فبراير

أما عن أرباح الربع الرابع من العام 2016، البالغة نحو 202.4 مليون دينار كويتي، فقد ارتفعت بنحو 26.1% مقارنة بأرباح الربع الرابع من عام 2015، الإسلامي من البنوك خلال عام 2016 حقق نمواً اعلى. ويبلغ مخصص السعر إلى الربحية (P/E) لقطاع البنوك العشرة، نحو 14.2 مرة، (أي تحسن)، مقارنة بنحو 16.1 مرة. وارتفعت مؤشرات الربحية لقطاع البنوك ارتفاعاً طفيفاً، مقارنة مع عام 2015، فارتفع العائد على إجمالي الموجودات، إلى نحو 1.1%، مقارنة بنحو 1.1%، وارتفع أيضاً، العائد على حقوق الملكية إلى نحو 8.2%، مقارنة بنحو 8.1%، وبلغ إجمالي العوائد التقديرية للبنوك العشرة نحو 374.2 مليون دينار كويتي مقارنة مع

بنحو 14.4%، مقارنة مع أرباح عام 2014، البالغة نحو 661.3 مليون دينار كويتي. مبررات الارتفاع كانت انخفاض إجمالي المخصصات، بنحو 16.1%، في المقابل، انخفاض الربح التشغيلي للبنوك قبل خصم المخصصات، بنحو 18.7 مليون دينار كويتي، أو نحو 1.4%، وصولاً إلى نحو 1.357 مليار دينار كويتي، مقارنة بنحو 1.376 مليار دينار كويتي، حيث فاق الارتفاع في المصروفات التشغيلية ارتفاع الإيرادات التشغيلية، ذلك قد يعني أن أسعار الأصول المملوكة أو المرهونة لدى البنوك قد تحسنت، بينما لم يطرأ تحسن في بيئة التشغيل، ويعرض الرسم البياني التالي، تحسن مستمر في نتائج البنوك ما بعد الأزمة المالية في عام 2008.

اسم الشركة	عائد العنصر	عائد العنصر	الفرق	الفرق
	2017/03/30	2017/03/23	%	2016
بنك الكويت الوطني	388.0	412.3	(5.9)	362.9
بنك الخليج	199.9	201.2	(0.8)	195.0
بنك الكويت العربي	366.8	383.8	(4.4)	349.7
بنك الأهلي الكويتي	199.7	199.7	0.0	196.4
بنك الكويت العربي	248.0	252.2	(1.7)	214.7
بنك الأمان	405.0	405.0	0.0	361.0
بنك وادي	307.2	307.2	0.0	283.4
بيت الكويت العربي	1,277.3	1,367.8	(6.6)	1,172.1
القطاع المصرفي	407.8	428.0	(4.7)	379.3
البنوك الصغيرة	132.8	132.8	0.0	112.6
البنوك المتوسطة	356.6	376.9	(5.4)	251.3
البنوك الواسعة	138.4	146.0	(5.2)	119.5
شركات التمويل	1,103.1	1,091.9	1.0	1,114.2
البنوك الإسلامية	65.6	66.3	(1.1)	52.8
البنوك الإسلامية	330.7	331.6	(0.2)	311.7
بنوك التأمين	58.4	63.9	(8.6)	61.7
بنوك التأمين	313.6	313.6	0.0	382.1
بنوك التأمين	185.9	185.9	0.0	170.9
بنوك التأمين	83.6	83.6	0.0	83.6
بنوك التأمين	136.1	138.0	(2.1)	146.0
بنوك التأمين	108.3	123.1	(12.9)	100.1
بنوك التأمين	212.1	197.8	7.2	191.7
بنوك التأمين	233.9	243.1	(3.8)	238.5
بنوك التأمين	1,494.0	1,514.2	(1.3)	1,433.4
بنوك التأمين	203.9	208.1	(2.0)	196.8
بنوك التأمين	116.1	117.9	(1.5)	109.0
بنوك التأمين	799.0	758.7	8.2	618.1
بنوك التأمين	187.8	191.8	(2.1)	149.9
بنوك التأمين	39.1	39.1	0.0	39.1
بنوك التأمين	206.4	199.6	3.6	172.4
بنوك التأمين	866.3	991.8	(12.7)	778.4
بنوك التأمين	137.5	137.5	0.0	145.8
بنوك التأمين	2,406.1	2,522.6	(4.6)	2,406.1
بنوك التأمين	681.6	697.2	(2.2)	541.1
بنوك التأمين	14.8	16.1	(8.1)	11.1
بنوك التأمين	910.7	951.6	(4.4)	822.1
بنوك التأمين	178.3	180.0	(0.9)	178.3
بنوك التأمين	93.1	102.1	(9.0)	89.0
بنوك التأمين	2,443.7	2,463.4	(0.8)	2,361.9
بنوك التأمين	848.4	866.1	(2.0)	887.2
بنوك التأمين	379.1	366.6	3.4	358.3
بنوك التأمين	350.8	354.8	(1.1)	302.4
بنوك التأمين	632.8	647.5	(2.3)	531.8
بنوك التأمين	237.9	237.7	0.1	222.6
بنوك التأمين	388.7	402.9	(3.5)	363.0

10% الأعلى قيمة سوقية: وساهمت تلك الفئة بنحو 70.6% من قيمة البورصة، واستحوذت على نحو 30.6% من سيولتها، ولكن ضمنها كان إحتراف السيولة بأقل لصالح 7 شركات، حيث حثلت بنحو 84.8% من سيولة تلك الفئة، تاركة نحو 15.2% من سيولة الفئة لـ 9 شركات كبيرة أخرى.

- 10% الأدنى قيمة سوقية: وساهمت تلك الفئة بنحو 0.3% من قيمة البورصة، إلا أنها استحوذت على نحو 2.8% من سيولة البورصة، وضمنها حازت 7 شركات على 98.3% من سيولة تلك الفئة، بينما لم تتخطى 9 شركات صغيرة أخرى سوى 1.7% فقط من سيولة الفئة، ذلك الإحتراف في السيولة ضمن الفئة، يوحي بارتفاع شديد لدرجة المضاربة على بعض شركاتها.
- سيولة قطاعات البورصة: يعادل نحو 2.7 ضعف ساهمت في قيمتها، والقطاع العقاري حاز على 21.1% من سيولة البورصة وبما يعادل 2.6 ضعف ساهمت في قيمتها، والقطاعين قطاعي مخابراتية، بينما حاز قطاع البنوك على 23.2% من سيولة البورصة، أي بما يوازي 47.8% فقط من ساهمت في قيمتها، أي أن نصيبه من السيولة أقل من نصف ساهمت في القيمة، أما بقية القطاعات السبعة، ساهمت وغير ساهمة، كلها حازت من السيولة نسبياً مقارنة مساهمتها في قيمة البورصة.
- الإداء الأسبوعي لبورصة الكويت
- كان أداء بورصة الكويت، خلال الأسبوع الماضي، أقل نشاطاً، حيث انخفضت مؤشرات كل من قيمة الأسهم المتداولة، وقيمة الأسهم المتداولة، وقيمة المؤشر الصفقات المرهنة، وقيمة المؤشر العام، وكانت قراءة مؤشر الشال (مؤشر قيمة) في نهاية تداول يوم الخميس الماضي، قد بلغت نحو 388.7 نقطة، وانخفاض بلغ قيمته 14.2 نقطة، ونسبته 3.5% عن إغلاق الأسبوع الذي سبقه، بينما ارتفع بنحو 25.7 نقطة، أي ما يعادل 7.1% عن إغلاق نهاية عام 2016.

وهذه المرة، ستكون الأضرار غير قابلة للإصلاح إذا استمرينا في تسويق فكرة أن لا عجز حقيقي في المالية العامة.

النفط والمالية العامة - مارس 2017

انتهت، يوم الجمعة الفائت، السنة المالية 2017/2016، وللتذكير، فقد قدرت اعتمادات المصروفات، في الموازنة، بنحو 18.892 مليار دينار كويتي، وبلغت تقديرات حزمة الإيرادات، في الموازنة، نحو 10.238 مليار دينار كويتي، قدرت الإيرادات النفطية منها بنحو 8.623 مليار دينار كويتي، أي بما نسبته نحو 84.2% من حزمة الإيرادات، وتم تقدير الإيرادات النفطية طبقاً للأسس التالية: حصة إنتاج نفط خام تعادل 2.8 مليون برميل يومياً، وسعر تقديري لبرميل النفط الكويتي يبلغ 35 دولار أمريكي للبرميل، وسعر الصرف المتعمد 300 فلس للدولار الأمريكي، وخصم تكاليف الإنتاج المقدرة بـ 213.1 مليون دينار كويتي، و قدرت الإيرادات غير النفطية بنحو 1.615 مليار دينار كويتي، وعليه، بلغ العجز الافتراضي، المتوقع في الموازنة، نحو 8.654 مليار دينار كويتي، من دون اقتطاع نسبة الـ 10% من حزمة الإيرادات، لصالح احتياطي الأجيال القادمة، ولكن ما يهم هو النتائج الفعلية في الحساب الختامي.

ويبلغ معدل سعر برميل النفط الكويتي، للسنة المالية 2017/2016 - من أبريل 2016 إلى مارس 2017، نحو 44.7 دولار أمريكي، وهو أعلى بنحو 9.7 دولار أمريكي للبرميل، أي بما نسبته نحو 27.7%، عن السعر الافتراضي المقدّر في الموازنة والبالغ 35 دولار أمريكي للبرميل، وكانت السنة المالية الفائتة 2016/2015، قد حثلت، لبرميل النفط الكويتي، معدل سعر، يبلغ نحو 42.7 دولار أمريكي، أي أن معدل سعر برميل النفط الكويتي للسنة المالية 2017/2016 أعلى بنحو 4.7% عن معدل سعر البرميل للسنة المالية 2016/2015.

ويقترض أن تكون الكويت قد حققت إيرادات نفطية للسنة المالية 2017/2016، يكاملها، بما قيمته نحو 12.3 مليار دينار كويتي، أي أعلى بما نسبته نحو 43% عن قيمة الإيرادات النفطية المقدرة في الموازنة، للسنة المالية، يكاملها، والبالغة نحو 8.6 مليار دينار كويتي، ومع إضافة نحو 1.6 مليار دينار كويتي، إيرادات غير نفطية، ستبلغ حزمة الإيرادات المتوقعة، خلال السنة المالية يكاملها نحو 13.9 مليار دينار كويتي.

ولو تحقق ذلك، وبافتراض صرف كل اللقر بالموازنة والبالغ نحو 18.9 مليار دينار كويتي، ومن دون اقتطاع ما يرحل لإحتياطي الأجيال القادمة لأنه أمر لا معنى له في حالة تحقق عجز يمول من الإحتياطي العام أو بالافتراض بضمان إحتياطي الأجيال القادمة، فإن العجز الفعلي قد يبلغ نحو 5 مليار دينار كويتي، ولكن رقم العجز قد يكون أقل، فقد يخفضه أي اقتطاع من النفقات المقدرة في الموازنة عند مراجعة النفقات الفعلية في الحساب الختامي. وفي كل الأحوال، سنستمر السنة المالية بتحقيق عجز حقيقي ومنصل وللسنة المالية الثانية على التوالي، وتوقع له أن يستقر ما بين 4-5 مليار دينار كويتي عند

التغيرات التي طرأت على أداء مؤشرات التداول خلال الأسبوع الفائت.